

سلسلة دراسات تنموية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

العدالة الإجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية : دراسة في السياق العربي المقارن مع الاستئناس بالتجربة الماليزية

إعداد

أ. إسماعيل قادير

2021

العدد (70)

المحتويات

1مقدمة
7	أولاً: السياق التاريخي والنظري للعدالة الاجتماعية: البحث عن النموذج المعرفي الملائم
15	ثانياً: العدالة الاجتماعية من منظور التنمية: أية علاقة؟
27	ثالثاً: الأزمة الاستراتيجية في دراسة العدالة الاجتماعية المحققة للتنمية في السياق العربي المقارن: حالي تونس ومصر بعد الربيع العربي عام 2011
83	رابعاً: ملاحظات نقدية في السياق العربي في ضوء نتائج التحليل: نحو عقد اجتماعي عربي جدد
96	خامساً: العدالة الاجتماعية والتنمية في التجربة الماليزية: السياق، الآليات وعوامل النجاح
106سادساً: الخاتمة
117المراجع

مقدمة

أدت الاختلالات البنيوية التي مسّت النموذج الليبرالي في أعقاب الأزمات السياسية والاقتصادية التي شهدها العام بعد نهاية الحرب الباردة إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، حيثُ نتج عن تلك الاختلالات تراجع كبير في معدلات النمو وتركيز الثروة في يد فئة ضيقة نتيجة عدم التوزيع العادل لها وانتشار الفساد، ممّا أدى إلى تصاعد مستمر في مؤشرات اللامساواة والظلم الاجتماعي.

وقد أخذت البيئة العربية النصيب الأكبر من هذا المشهد الاقتصادي العالمي، حيثُ شهدت معظم الأقطار العربية ركوداً اقتصادياً كبيراً تمثل أساساً في ارتفاع معدلات التضخم وتدني الأجور وارتفاع معدلات البطالة وتراجع القدرة الشرائية، ممّا أدى إلى فشل النموذج التنموي القائم منذ عقود، وفي مقابل ذلك تشهد الساحة السياسية العربية تضيقاً متبايناً في الحقوق والحريات الأساسية للمواطن، وهو الواقع الذي يُمكن أن يكون دافعاً أساسياً أدى إلى اندلاع الثورات العربية أواخر عام 2010 وبدايات عام 2011 في كل من تونس، مصر، ليبيا، سوريا والجزائر، وبالنظر إلى حجم الخسائر الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها تلك الثورات في البلدان التي تشهد اليوم استقراراً نسبياً (تونس ومصر)، ناهيك عن الدول التي أدت تطورات الأحداث السياسية فيها إلى نزاعات مسلحة (سوريا وليبيا)، إلّا أنّ هذا الواقع يفرض على الباحثين والسياسيين على حد السواء ضرورة البحث عن نموذج تنموي أكثر عدالة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ومردُّ هذا الواقع، هو ذلك الخلل البُنوي بين مستويي العدالة الاجتماعية⁽¹⁾ والتنمية، وهما المستويان اللذان ستعالجهما هذه الدراسة من خلال تحليل متغيرات البيئة الداخلية للسياق العربي بشكل مقارن، متخذاً من "تونس ومصر" بعد أحداث الحراك الاجتماعي منذ عام 2011 كنموذج للتحليل، ذلك أن الخلل المُشار إليه أعلاه يُعتبر من بين أهم الدوافع التي

أدت إلى ذلك الحراك الاجتماعي الكبير الذي أفضى إلى إسقاط النظم السياسية القائمة في كل من تونس ومصر، وقد تجلّى ذلك في مختلف الشعارات التي رفعها المتظاهرون، ممّا يجعل من مطلبي "العدالة الاجتماعية والتنمية" بمثابة الحلقة المفرغة بين الشعوب والنظم السياسية العربية، وهو ما يتطلب -حسب رأي الباحث- ضرورة إعادة بناء "عقد اجتماعي جديد" مبني على هذا الأساس.

إن الهدف العام لهذه الدراسة يتمثل في محاولة إيجاد مواطن الضعف المنهجي الذي أدى إلى ذلك القصور البُنيوي فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية المُحققة للتنمية في الواقع العربي، في حين سيعتمدُ الباحث على الاستئناس بتجربة ماليزيا في هذا المجال، وذلك بُغية الاستفادة قدر الإمكان من التجارب الدولية الناجحة، مع العمل على وضع تصوّر لتأسيس "عقد اجتماعي عربي جديد" بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة الراهنة وتطلّعات الشعوب.

من الناحية النظرية فإن استخدام منهج المقارنة في سياق هذه الدراسة يأخذ في الحسبان ذلك التباين في طبيعة أنظمة الحكم وخصوصية البُنى الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة ونمط العلاقات فيما بينها، حيث إنه وفي حدود المساحة المتاحة للبحث والمعطيات التي أمام الباحث، فإننا نحاول إيجاد إطار نظري لتوصيف الظاهرة بشكل عام، ثم تخصيص البحث في تجربتي كل من "تونس ومصر"، كونهما تجربتين قد تختلفان في التركيبة وطبيعة الفواعل السياسية والاجتماعية، لكنهما تشتركان في نفس السياق والأهداف التي قامت عليها هذه الدراسة.

وعلى الرغم من صعوبة المقارنة بين بيئات مختلفة، إلّا أنّ الباحث سعى إلى إيجاد نوع من التوازن في طرح الظاهرة من حيث العموميات والخصوصيات، مع أمل تجاوز هذه العقبات المنهجية في دراسات ونقاشات أكاديمية قادمة.

العدالة الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية :

دراسة في السياق العربي المقارن مع الاستثناس بالتجربة الماليزية

المُشكلة البحثية:

تنطلق هذه الدراسة من افتراض عام مفاده أن تطوير وتحسين القدرات المرتبطة بالعدالة الاجتماعية يُمكن أن تكون مدخلاً لتحقيق التنمية في البلدان محل الدراسة، كما أن الحراك الاجتماعي العربي الأخير انطلق من دوافع اجتماعية تنموية، ممّا أدى الى انهيار النُظم السياسية القائمة كونها فشلت في تحقيق النموذج التنموي الموعود.

وعليه جاءت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كالتالي:

كيف كانت مخرجات النظم السياسية العربية بعد الحراك الاجتماعي عام 2011، في ظل فشل النماذج التنموية القائمة؟، وكيف انعكس ذلك على مسار العدالة الاجتماعية والتنمية وسُبل تحقيقهما؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها جاءت لتحليل واقع العدالة الاجتماعية والتنمية في السياق العربي، وذلك بعد مرور أزيد من تسع سنوات على انطلاق الحراك الاجتماعي العربي عام 2011، كما تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة البحث في ذلك الخلل البنيوي الذي مس النموذج التنموي العربي القائم منذ عقود، ومنه يُمكن استخراج مواطن الضعف في هذا النموذج بغية تطويرها من أجل التأسيس لعقد اجتماعي جديد.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وتقييم الواقع العربي في مجال العدالة الاجتماعية بعد أحداث الحراك العربي الأخير منذ عام 2011، وذلك من خلال استخراج مواطن القوة والضعف في النموذج التنموي المتبع في كل من تونس ومصر من جهة، واستحضار التجربة الماليزية لأخذ الدروس المستفادة منها من جهة أخرى.

منهجية الدراسة:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج المقارن، وذلك لمعرفة العناصر المرتبطة بأوجه التشابه والاختلاف في الحالات محل الدراسة (تونس ومصر)، وهو ما يسمح بالوصول إلى نتائج يُمكن تعميمها وإيجاد التفسير العلمي لها، وهو ما يتطلب وضع الظاهرة المدروسة في سياق مقارن.

إن هذا التوظيف المقارن يعكس وبشكل ضمني توظيف الباحث لمنهج دراسة الحالة، كون أن الدراسة تدرس بُنى اجتماعية وسياسية مختلفة، كما أن نفس السياق يتطلب وبشكل ضمني كذلك توظيف المنهج الإحصائي من خلال الاستعانة بالبيانات ولُغة الأرقام.

أدبيات الدراسة:

استندت هذه الدراسة إلى خلفية فكرية منبثقة من نتائج العديد من الدراسات والتقارير السابقة، نُوجزها كما يلي:

1. دراسة الباحثين الأمريكيين (Marco Lagi, Karla Z. Bertrand and Yaneer Bar-Yam) أعدوها عام 2011، بعنوان "أزمة الغذاء وعدم الاستقرار السياسي في شمال

إفريقيا والشرق الأوسط"، حيث خلُصت هذه الدراسة إلى تحليل أسباب موجة الإضطرابات الاجتماعية التي شهدتها بعض البلدان العربية، بما في ذلك تلك الأحداث المتفرقة التي شهدتها في عام 2008، تعود أساساً إلى حالة البؤس والحرمان والظلم الاجتماعي، وهو الواقع الذي أدى إلى عجز شرائح واسعة من المجتمع عن تلبية احتياجاتها الأساسية، وقد اتخذت هذه الدراسة من "أزمة إرتفاع أسعار المواد الغذائية مع حالة الندرة" مؤشراً للتحليل.

2. دراسة ناصر يوسف، بعنوان "دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة

مقارنة بالجزائر وماليزيا"، والصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية عام 2010، حيث ركزت هذه الدراسة على تحليل التنمية وفق مستويين من المقارنة، الأول دراسة التجربة التنموية اليابانية ومقارنتها بالتجربة الماليزية، والثاني مقارنة هذه

العدالة الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية :

دراسة في السياق العربي المقارن مع الاستثناس بالتجربة الماليزية

التجربة الأخيرة بالنموذج التنموي في الجزائر، حيثُ هدفت الدراسة إلى تحديد الأبعاد المتعددة لمفهوم التنمية الاقتصادية، كما استخلصت الدراسة الدروس المستفادة عربياً من التجربة التنموية في ماليزيا وسُبل دفع عملية التنمية في الجزائر وعموم البلدان العربية.

3. دراسة ابراهيم العيسوي، بعنوان "العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها"، والصادرة عن المركز العربي للدراسات والسياسات عام 2014، حيثُ ناقشت هذه الدراسة موضوعها وفق شقين اثنين، تمثل الشق الأول في التركيز على التشابك الحاصل بين مفهوم العدالة الاجتماعية ومفهوم التنمية، محاولاً إيجاد تعريف محدد لكلا المفهومين وتحديد العلاقة بينهما، أمّا الشق الثاني فتمثل في دراسة تطور اللامساواة والظلم الاجتماعي في مصر خصوصاً والعالم العربي عموماً من خلال تحليل مستويات الإنفاق العام والتفاوت في توزيع الدخل والثروة، وهو الواقع الذي أدى إلى اندلاع الثورة الشعبية التي شهدتها مصر عام 2001.

4. كما استندت هذه الدراسة على نتائج وإحصاءات بعض التقارير العالمية، الأول هو: "تقرير التنافسية العالمي 2017-2018" والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيثُ يحلل هذه التقرير مدى ابتكار الدول في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك الدول العربية؛ الثاني هو: "التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد لعام 2018"، والصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة اليونسف؛ حيثُ عرض هذا التقرير مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى واقع الفقر في البيئة العربية وكيفية معالجتها وتطويرها؛ أمّا التقرير الثالث فهو: "الاطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد 2020 - 2030"، والصادر عن المركز العربي للتخطيط عام 2019، حيثُ عمل هذا التقرير على إيجاد سياسات هادفة لدعم جهود التنمية في البلدان العربية وتخفيض مؤشر الفقر متعدد

الأبعاد إلى حدود 50% بحلول عام 2030، وذلك من خلال الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

متغيرات الدراسة ومؤشرات القياس:

تُبنى هذه الدراسة على متغيرين اثنين هما العدالة الاجتماعية والتنمية، بحيث تعتبر العدالة الاجتماعية متغير مستقل Independent Variable، بحيث أن ضعف المؤشرات المحددة للعدالة الاجتماعية في كل من تونس ومصر يؤثر بشكل سلبي على مسار التنمية فيهما، أما المتغير التابع Dependent Variable فهو التنمية، بحيث يرتبط قياسها بمدى العمل على تطوير مؤشرات المتغير الأول.

وتعتمد هذه الدراسة في قياسها للعدالة الاجتماعية على مؤشر (الفقر والحرمان)⁽²⁾ كمؤشر رئيسي للتحليل، ويشمل مجموعة من المؤشرات الفرعية تتمثل في (الحرمان من الصحة والتعليم والتشغيل والتباعد المكاني وعدم تكافؤ الفرص واللامساواة في توزيع الثروة)، في حين أن المؤشرات المتعلقة بقياس التنمية فتتمثل في (إنتاجية القطاعات الأساسية والبنية التحتية ومعدلات البطالة وحجم الاستهلاك والأجور).

تقسيم الدراسة:

استناداً إلى الطرح السابق، فقد تمّ تقسيم الدراسة الى خمسة محاور، حيث تناول الباحث في المحور الأول السياق النظري للعدالة الاجتماعية من خلال البحث في تطور النموذج المعرفي المؤسس لها؛ ثمّ تناول الباحث في المحور الثاني مفهوم التنمية وعناصر ارتباطها بالعدالة الاجتماعية؛ ثمّ خُصّص المحور الثالث لتحليل مُعطيات النموذج التنموي في كل من تونس ومصر بشكل مقارن؛ في حين خُصّص المحور الرابع لتقديم رؤية نقدية للواقع العربي الراهن في ضوء مخرجات التحليل، وأخيراً يستعرض الباحث العناصر الأساسية للنموذج التنموي الماليزي وعوامل نجاحه.

المراجع العربية

أمارتيا، سن (2004). التنمية حرية: مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت.

أمارتيا، سن. برنارد، وليمز (1982). مذهب المنفعة وما بعده، مطبعة جامعة كامبريدج. المملكة المتحدة.

أحمد جمال، ظاهر (1988). دراسات في الفلسفة السياسية، مكتبة الكندي للنشر. عمان. أسامة، عبد الرحمن (1997). تنمية التخلف وإدارة التنمية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 5- أبو زيد، عبد الرحمان (2004). مقدمة ابن خلدون، تحقيق حامد أحمد الطاهر، دار الفجر للتراث. القاهرة. 6- العيسوي، ابراهيم (2013). الأفق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي: حالة مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، العدد 1. الكويت.

الشابي، علي (2017). تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، سلسلة تقارير مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة.

الفارس، عبد الرزاق (1993). السلاح والخبز: الإنفاق العسكري في الوطن العربي 1970-1990، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

بول، سويزي (1964). الاشتراكية، ترجمة عمر مكاوي. وزارة الثقافة. القاهرة.

جمال ظاهر، أحمد (1988). دراسات في الفلسفة السياسية، مكتبة الكندي للنشر. عمان. ديفيد، جونستون، (2012). مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر. سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني لثقافة والفنون والآداب. الكويت.

- يوسف، ناصر (2010) دينامية التجربة اليابانية في التنمية المركبة: دراسة مقارنة بالجزائر وماليزيا، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- محمد، هاشمي (2014). نظرية العدالة عند جون راولز: نحو تعاقد اجتماعي متغير، ط 1، دار توفيل للنشر. الدار البيضاء.
- محمود، عبد الفضيل (2000). العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- مالك، بن نبي (2000). المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر المعاصر. بيروت.
- عبد السلام، جعفر (دون تاريخ). المنظمات الدولية، دار النهضة العربية. القاهرة.
- عبد الفضيل، محمود (2000). العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.
- عمر، الرزاز (2013). من الربيع إلى الإنتاج.. الطريق الصعبة نحو عقد اجتماعي عربي جديد، دراسة منشورة في الكتاب الجماعي: النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية - الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.
- فرنسوا، بيرو (1983). فلسفة لتنمية جديدة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.
- غسان، سلامة (2011). نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت.

الدراسات والتقارير

دستور الجمهورية التونسية، (2014). متاح على الرابط التالي:

http://www.marsad.tn/uploads/documents/TnConstit_final_1.pdf

دستور جمهورية مصر العربية، (2014). متاح على الرابط التالي:

<http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf>

العدالة الاجتماعية كمدخل لتحقيق التنمية :

دراسة في السياق العربي المقارن مع الاستثناس بالتجربة الماليزية

التقرير الأممي حول: ماذا تبقى من الربيع العربي؟ مسار طويل نحو تحقيق العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية (دراسة حالة مصر وتونس والمغرب)، متاح على الرابط التالي:
[file:///C:/Users/compusoft.compusoft-PC/Downloads/long-road-social-justice-arab-spring-arabic%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/compusoft.compusoft-PC/Downloads/long-road-social-justice-arab-spring-arabic%20(1).pdf)

تقرير تحديات التنمية العربية، (2011). نحو دولة تنموية في العالم العربي، مكتب الأمم المتحدة الإنمائي. متاح على الموقع التالي: <http://www.arabtradeunion.org>
تقرير اليونسكو للعلوم، (2015). متاح على الرابط التالي:
https://www.un.org/ar/events/scienceday/pdf/unesco_ar235407A.pdf

تقرير التنمية الإنسانية العربية، (2016). متاح على الرابط التالي:
<https://www.un.org/ar/esa/ahdr/pdf/ahdr16.pdf>
التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد، (2017). متاح على الربط التالي:
<https://www.unicef.org/mena/media/891/file>

كتيب الإحصائيات العالمية، (2018). متاح على الرابط التالي:
<https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/AR-world-stats-pocketbook-2018.pdf>

تقرير التنافسية العالمية، (2018). متاح على الرابط التالي:
<http://www.eces.org.eg/MediaFiles/events/fdd075dc.pdf>

تقرير المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي، متوفر على الرابط التالي: